

مجلس الأمانة

آخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

الدمخي: على السلطتين العمل لإشهار هيئة عامة لحقوق الإنسان لحماية المظلومين

طالب مرشح الدائرة الأولى د. عادل الدمخي الحكومة المقبلة بإشهار هيئة عامة لحقوق الإنسان في الكويت وفق مبادئ باريس لحماية المظلومين والرد على الاتهامات المخروسة ضد

الكويت، وتكون مهمتها متابعة ملف حقوق الإنسان والقضايا الشائكة كالكابردون وتجارة الإقامات وخدم المنازل وتطوير أداء الأجهزة الأمنية في المجال الإنساني، وتقديم تقارير عنه بصفة دورية وحتى تعطي الدعم للجهود الحكومية الداعمة لحقوق الإنسان، مشيراً إلى أن من إيجابيات إشهار مثل هذه الهيئة أيضاً الرد على التقارير الدولية التي تسم الكويت وتقوم بنقل صورة خاطئة عن الأوضاع الإنسانية فيها، مبيناً أننا تقدمنا من خلال جمعية المقومات بقانون متكامل لإنشاء هذه الهيئة وفق مبادئ باريس كونها مبادئ تحقق الفاعلية والاستقلالية.

وقال الدمخي في تصريح صحافي أن وجود لجنة برلمانية تعنى بحقوق الإنسان في مجلس الأمة وعدد من جمعيات النفع العام تعنى بحقوق الإنسان يمثل وجهاً حضارياً للكويت، إلا أن هذا لا يكفي إذا ما أخذ بعين الاعتبار



عادل الدمخي

الكويتيون: نتمنى وجود عناصر شبابية في المجلس المقبل

المختصين الحقيقيين بعد إعادة هيكلتها مرة أخرى للبدء في التنفيذ الفعلي فيها، مؤكداً على الشباب أن يضعوا نصب أعينهم هدف الوصول لمجلس الأمة لأن واصلهم سيكون الإطلاقة الحقيقية نحو مجلس متميز يمكن أن يقدم شيئاً جديداً يفيد البلاد.

وأشار الصالح إلى ضرورة وضع سلم أولويات تشريعية تحتاجها البلاد خصوصاً في هذه المرحلة الدقيقة ولعل أهم التشريعات المطلوبة تلك التي تعزز الوحدة الوطنية وتحد من التفارق الاجتماعي أو العائلي أو المهني بين المواطنين، مؤكداً على ضرورة ترجمة هذه الأولويات لواقع ملموس خلال المرحلة المقبلة.

خليل الصالح: أمثل كل الأطياف في «الثانية» وتعزيز الوحدة الوطنية أولوية قصوى

قال مرشح الدائرة الثانية خليل الصالح انني اعبر عن خالص اعتزازي وتقديري لكل الذين ابداوا ترشيحي لانتخابات مجلس الأمة ممثلاً عن الدائرة الثانية، مشيراً إلى أنه قدم إلى الدائرة الثانية بعد أن تلمس مطالبات ناخبها والحاجة لأن



خليل الصالح

يكون هناك ممثل يعبر عن آمالهم ومطالبهم واضعاً في اعتباره ما تملكه هذه الدائرة من حس وطني وكل مقومات الرأي والحرية والحراك الشبابي والمتفاعل مع القضايا الوطنية.

وأوضح الصالح في تصريح صحافي أن ترشيحه عن الدائرة الثانية جاء من أجل خدمة أبناء الدائرة والشعب الكويتي ككل خصوصاً أننا وصلنا لمرحلة جديدة تطلب فعلاً أن يكون هناك نواب على قدر المسؤولية والعزيمة للتعبير عن مطالب الناخبين بعيداً عن أي توجهات بغض، مؤكداً أنه يمثل كل الأطياف والشرائح وأنه سيسعى لخدمتهم بما يمليه عليه ضميره وواجبه الوطني، فالانتخابات العامة واجب وطني وتكليف لا تشريف للتعبير عن المواطنين ونقل تطلعاتهم ومهمهم بكل امانة وصدق وصولاً لمعالجها وإيجاد الحلول لها.

وأشار الصالح إلى ضرورة البدء في وضع سلم أولويات تشريعية تحتاجها البلاد خصوصاً في هذه المرحلة الدقيقة ولعل أهم التشريعات المطلوبة تلك التي تعزز الوحدة الوطنية وتحد من التفارق الاجتماعي أو العائلي أو المهني بين المواطنين، مؤكداً على ضرورة ترجمة هذه الأولويات لواقع ملموس خلال المرحلة المقبلة.

المهيد: يجب تفعيل الفريق الحكومي المسؤول عن التنمية

طالب مرشح الدائرة الثالثة عادل الشاهين المهيد بوضع برنامج زمني لتنفيذ الخطة التنموية للملاذ التي ولاسلف رغم إقرارها منذ أكثر من سنتين إلا أننا لن نلمس خلالها أي تطور أو تقدم لا في الخدمات العامة ولا في الاقتصاد ولا على المستوى المعيشي، لافتاً إلى أن المشكلة تكمن في عدم إدراك وتصديع الحكومة لهذه الخطة والتي من أبرز معالمها تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية البشرية وتحسين الخدمات كافة، مشدداً على ضرورة ترجمة هذه الخطة بما يكفل تحقيق الهدف المنشود منها نحو تحقيق التنمية الحقيقية للبلاد.



عادل الشاهين المهيد

وتساءل المهيد: الخطة التنموية جاء من ضمن مودامها إنشاء شركات تنمية يستفيد المواطنون منها ومن شأنها أن توفر العديد من فرص العمل لشبابنا ولكن أين هي هذه الشركات على أرض الواقع؟ ولماذا لم تقم الحكومة بتنفيذ قانونها مادامت أقرت ومضى عليها أكثر من سنتين؟ مطالباً سمو رئيس مجلس الوزراء بإعادة تفعيل الفريق الحكومي المعني بتنفيذ هذه الخطة التي للأسف لم يلمس منها المواطن أي نتائج على أرض الواقع باستثناء التصريحات الوزارية الحكومية نحو إقرار الاتفاقيات.

كما شدد المهيد على أهمية مجيء حكومة إنجازات ولعل إنجاز فصول قانون خطة التنمية أكبر فرصة لهذه الشريحة لتثبت أنها حكومة إنجاز فعلاً بعيداً عن النهج السابق الذي كان ولاسلف وراء تراجعنا في جميع المجالات، مستغرباً عدم فتح مجلس الأمة لهذا الملف أو توجيه أي أسئلة برلمانية حوله في الوقت الذي تشن فيه الخدمات العامة من الكثير من أوجه القصور والخلل التي تتطلب وقفة جادة نحو التصحيح.

الصايغ: الديمقراطية على أعتاب الفرصة الأخيرة

المذاهب، موضحة أن المجالس السابقة ساهمت في تفريق أبناء المجتمع الواحد المتناسك، بل كانوا منتهمين بتقويض مفهوم المواطنة، وترسيخ نهج جديد غير مباشر يؤكد أن الولاء يكون للمصالح الشخصية وبعد ذلك يأتي الولاء للوطن.

وأشارت إلى أنه أمر خطير أن تصل سلبات المعارك السياسية إلى أجيالنا القادمة، حيث أن هناك أسئلة أصبح يتداولها الأطفال لأسرهم: هل أنا سني أم شيعي؟ مؤكداً أن ذلك له دليل على أن عواصف مجلس الأمة اقتحمت بيوتنا واستطاعت الملوثات الفكرية لبعض النواب أن تعبت بعقول الأسرة الواحدة، فالإقتحام لم يكن فقط في مجلس الأمة وإنما داخل بيوتنا أيضاً، وهذا أخطر من اقتحام مجلس الأمة.

وقالت إن ذلك ليس معناه أن نترك الحكومة جانبا ونبرئ ساحتها من الاتهامات، فهي كانت أحد الأسباب في ذلك النهج، ولم تتفق حسن التصرف، وكانت تتجاذب مع الأحداث المصطنعة من بعض النواب، وترتك ما يفعله الآخرون من شق الوحدة الوطنية، ففارة تطبيق القانون وتعلن عن ضربها بدم حديد، وتارة أخرى تحاول الهرب على استحياء.

ودللت الصايغ بما حدث في



م.رشا الصايغ

العبدلي للقضاء على شراء الأصوات في الدوائر

وللأجل المقبلة كما فعل السابقون عندما أقروا دستور 1962 وكانوا ينظرون لمستقبل أجيالهم ووطنهم وليس لمصالحهم الشخصية.

ولابد من تكثيف الرقابة الأمنية عليهم وضبطهم متلبسين ليكونوا عبرة للآخرين، متمنياً من الناخبين التعاون مع الأجهزة الأمنية في الإبلاغ عن كل من تسول له نفسه شراء ذمم بعض الناخبين من أجل الوصول إلى البرلمان وتعويض كل ما قام بدفعه أضعافاً مضاعفة من خلال قبض الأموال.

وحذر العبدلي الناخبين من المرشحين الذين يحاولون شراء أصواتهم بأنهم سيكونون ضدهم مستقبلاً لأن هدفهم الوصول إلى مجلس الأمة ليس من أجل مصلحة الوطن أو المواطن بل من أجل مصالحهم الشخصية وزيادة أرباحهم الشخصية على حساب المواطن الذي يعيش على راتبه. وتضمن العبدلي أن يتم القضاء على ظاهرة شراء الأصوات من خلال إيصال أشخاص وتدين هدفهم التشريع لعلاج الأوضاع المتردية

دعا مرشح الدائرة الثانية ناصر العبدلي النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود إلى تكثيف الجهود الأمنية لإيقاف شراء الأصوات التي تحدث في أغلب الدوائر، مشيراً إلى أن هناك معلومات عن تلقي بعض المرشحين أموالاً لشراء الذمم.

وقال العبدلي في تصريح صحافي أن سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك تعهد بأن تجري هذه الانتخابات بنزاهة من خلال محاربة كل ما يعكر صفو الأجواء الديمقراطية التي تعيشها البلاد، مشيراً إلى أن ما تراه على الطبيعة يختلف عن التصريحات الصحافية التي يطلقها المسؤولون في البلاد من خلال ما يدور وبكثرة عن شراء الذمم. وأضاف العبدلي: إن من يشتررون الذمم في الدوائر الخمس معروفون



ناصر العبدلي

الريش يطالب بالكشف عن انتشار السحاي

العلاج بالخارج التي تكلف الدولة الملايين رغم وجود كوادر طبية وطنية على أعلى المستويات، وأن يقتصر العلاج بالخارج على الحالات الحرجة والمستحقة لتلقي العلاج بالخارج مطالبا نواب الأمة بعدم استخدام هذا الملف لدغدغة مشاعر الناخبين ولخدمة المقربين مما تسبب في ضياع الثروات والحقوق على أبناء هذا الوطن. وتعهد الريش في حال وصوله إلى مجلس الأمة بأن يسعى بكل ما اوتي من قوة لاستكمال مسيرة البناء لتوصيلها لأبنائه والأحفاد مؤكداً ان المسؤولية الحقيقية تقع على الناخبين واختياراتهم بمسئولين الذين انتظروا بعيداً عن الحزبية والطائفية للوقوف بالكويت التي بر الأمان.

طالب مرشح الدائرة الثانية عثمان صالح الريش وزير الصحة بكشف غموض ما تداولته وسائل الإعلام مؤخراً عن انتشار مرض السحاي مما أثار الرعب والهلع بين المواطنين داعياً إلى كشف الحقائق حول انتشاره، وعدد المصابين ودرجة خطورته، الإجراءات الوقائية ومن المسؤول عن دخول حاملي هذا الفيروس الخطير للبلاد، وضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة من حجر صحي وفحص الوافدين من بعض البلدان المنتشر بها المرض. ودعا الريش جميع المواطنين إلى التكاتف والعمل خلف قيادتنا الرشيدة من أجل صالح الكويت وإبنائها، والعمل على إنجاز المشاريع الصحية التي طال انتظارها مشيراً إلى مستشفي جابر الذي طال انتظاره ولم ير النور لافتاً إلى ضرورة تفتين حالات



عثمان صالح الريش

«كفاءة» تطلق معايير تقييم البرامج الانتخابية للمرشحين

أصدرت حملة «كفاءة» بيان المرحلة الأولى من حملتها تحت شعار «الكفاءة مطلب وضرورة» جاء فيه:

بسم الله الرحمن الرحيم هذا وبعدما أقفل باب الترشح لمجلس الأمة واتضح الرؤية نوعاً ما، فمازلنا نلاحظ انتهاج بعض المرشحين لعادة انتخابية سيئة، وهي تقديمهم برامج انتخابية تتسم بالعموميات والضبائية، محاولين خلالها اللجوء للنخب الكويتي مثل: «محاربة الفساد»، «الإصلاح السياسي» وغيره والتي لن يستطيع الناخب فيما بعد أن يحاسب المرشح عليها إذا ما أخذ بها، وهذا خلل انتخابي خطير يجب الوقوف عليه إذا أردنا مخرجات انتخابية كفؤة للوصول لقيادة عبيد الله سالم، وعليه نعلن نحن القائمين على حملة «كفاءة» بدء العمل على المرحلة الأولى من هذه الحملة تحت شعار «الكفاءة مطلب وضرورة» والتي تقف على هذا الخلل الانتخابي الكبير محاولة علاجه بصورة فعالة، فهذه المرحلة المهمة من الحملة تتلخص في إعطاء الرأي الدقيق في مدى كفاءة البرامج الانتخابية للمرشحين، أننا - وبعد مشاوره بعض أهل الرأي من الكفاءات الوطنية - واطلاعهم على هذا الخلل

توصلنا معهم إلى ضرورة أن تساهم كمواطنين من أبناء الشعب الكويتي بجميع أطيافه في تقييم البرامج الانتخابية للمرشحين من منطلق تشجيع ثقافة «الكفاءة» ومساعدة الناخب في الوقوف على مدى كفاءة أو قصور البرنامج الانتخابي للمرشح، والذي بدوره سيساهم في تطوير العملية الديمقراطية والارتقاء باختيار الناخب. إن الهدف العام من هذه المرحلة هو أن يكون البرنامج الانتخابي للمرشح واضحاً وديقاً ويلامس الواقع وأن يتسم بالعملية والفعالية، والغاية المنشودة هي توافر مرشحين لديهم برامج انتخابية واضحة بجانب وجود ناخبين يعلمون بصورة دقيقة البرنامج الذي يستحق الاختيار، لذا فقد وضعنا معايير محددة لأجل تقييم البرنامج الانتخابي لأي مرشح، وهي على النحو التالي:

1 - أن يتضمن البرنامج الانتخابي ثلاث نقاط رئيسية: الجانب التشريعي، الجانب الرقابي، الجانب المهني.

2 - أن يحدد البرنامج الانتخابي قوانين وتشريعات بشكل واضح وأن يتطرق لدى فعاليتها في ضوء «كيف نستطيع حل مشاكل الكويت».

3 - أن يحدد البرنامج الانتخابي الدور الرقابي الذي سيقوم به المرشح، بمعنى أن يحدد الوزارات التي هي بحاجة إلى أن تتم متابعتها رقابياً وماهية هذه الرقابة وسببها.

4 - أن يحدد الجانب المهني الذي سيتبناه في مجلس الأمة من تعليم على سبيل المثال - وغيره، وأن يحدد النقاط العامة التي يريد تحقيقها باستخدام دوره التشريعي والرقابي.

هذا ونشير إلى أن هناك العديد من المرشحين الذين أبداوا استعدادهم الكامل لدعم الحملة في هذه المرحلة وتقديم برامجهم الانتخابية لها، بجانب العديد من الجمعيات المهنية التي تدعم الحملة وأهدافها النبيلة، بالإضافة إلى العديد من أبناء الشعب الكويتي الذين باركوا هذه الحملة التي تليها حاجة كويتية ماسة وهي «ضرورة إيصال الكفاءات الوطنية»، لذا فنحن هنا ندعو جميع المرشحين إلى تقديم برامجهم الانتخابية للمجهور بصورة تحترم عقل الناخب، كما ندعو الناخبين إلى المشاركة في تقييم البرامج الانتخابية للمرشحين... إذا ما أردنا كويت أفضل. وللعلم فإننا نحن القائمين على الحملة سنقوم بإدراج البرامج الانتخابية للمرشحين في الموقع الخاص بالحملة.

ندعو جميع الناخبين للمشاركة في تقييمها، حتى يتسنى لنا الخروج برأي مهني دقيق يمثل جميع فئات الشعب الكويتي. ونذكر أننا سنمنع عن تقييم أي برنامج انتخابي لثلاث فئات من المرشحين بدافع الأمانة والمسؤولية التي نحملها على عاتقنا، فهؤلاء الأشخاص ليسوا أكفاء للاختيار وتمثيل الأمة، وذلك بخبرهم للقانون والأخلاق، وهم على النحو التالي:

1 - من ورد اسمه في قضية الإيداعات المليونية.

2 - من ورد اسمه في قضية الفريعات المنظورة أمام النيابة.

3 - أهل السمعة السيئة من العازقين على وتر العنصرية.

وأشار إلى أن الرأي الذي ستقوم الحملة بإبدائه بشأن أي برنامج انتخابي، يجب ألا يؤخذ على حامل سوء الظن، إنما هو انتقاد بناء من شأنه الرقي بالبرامج الانتخابية للمرشحين، وكذلك الارتقاء باختيارات الناخب، والذي سيساهم بطريقة أو بأخرى في إيصال الكفاءات الوطنية. القائمين على حملة «كفاءة»

موقع الحملة: 4Kafaah.blogspot.com.www

إيميل الحملة: Q8Kafaah@gmail.com